جمهورية العراق
وزارة التعليم العالي والبحث العلمي
معهد العلمين للدراسات العليا
القانون الخاص

الضمانات القانونية لحماية البيانات الشخصية الرقمية

دراسة مقارنة

أطروحة تقدم بها الطالب

رائد غالب حسن الشموي

إلى مجلس معهد العلمين للدراسات العليا وهي جزء من متطلبات نيل شهادة الدكتوراه في القانون الخاص

بإشراف

الأستاذ المتمرس الدكتور

عزيز كاظم جبر الخفاجي

١٤٤٧هـ **٢٠٢٦م**

بسم الله الرحمن الرحيم

يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا لَا تَدْخُلُوا بُيُوتاً غَيْرَ بُيُوتِكُمْ
حَتَّى تَسْتَأْنِسُوا وَتُسَلِّمُوا عَلَىٰ أَهْلِهَا ذَٰلِكُمْ
خَيْرٌ لَكُمْ لَعَلَّكُمْ تَذَكَّرُونَ ۝

صدق الله العلي العظيم

سورة النور – الآية ٢٧

الإهـــــــــداء

إلى ...

من بدعائهم فتحت لي أبواب لم تكن لتفتح، ما كنت لأصل لولا صوهم وحبهم الذي لاينطفئ... والدي ووالدتي.

إلى...

من آمنت بي ودفعتني لأحقق ما أبتغيه،رفيقة الدرب وشوكة الحياة... زوجتي الغالية

إلى...

من ألجأ إليهم ليكونوا السند حين تضيق الطرق، فيكونون هم العون حين تثقل الخطوات.. إخوتي وأخواتي

إلى...

من كانوا لي السند في وقت الشدة، والرفقاء في درب الحياة، من أسهموا في تحقيق هذا الانجاز بدعمهم وصدق نواياهم... أصدقائي

وإلى...

كل من أسهم بترك اثرًا في نفسي صغيرًا كان أم كبيرًا ... فكان هذا الانجاز بدعمهم ومساندتهم، وأحفظ لهم مني الدعوات والامتنان.

تقديرًا وعرفانًا لكل من كان له بصمة في رحلتي العلمية

أهدي ثمرة هذا الجهد.

الباحث

الشُّــكْر والعِرفان

يطيب لي أن أتقّدم بالشكر الجزيل والامتنان، والتقدير لأستاذي الفاضل الأستاذ الدكتور عزيز كاظم جبر الخفاجي، الذي تفضّل بالإشراف على هذه الأُطروحة، رغم أعبائه ومشاغله، فله الدور الكبير فيما تفضل به من نصحي وتوجيهي وإرشادي بالملاحظات القيمةِ منذُ أن كانت فكرة إلى أن انجزت بحلتها الحالة بفضل الله، فجزاه الله عني وعن طلبته خير الجزاء.

ويسرّني أن أتقّدم بكل آيات الشكر والعرفان إلى معهد العلمين للدراسات العليا، عمادة ومنسوبين، ولاسيما الأستاذ الدكتور زيد عدنان محسن المحترم، عميد المعهد، وجميع الأساتيذ الأفاضل في معهد العلمين للدراسات العليا، ممن درسونا في السنة التحضيرية، إذ كانوا بحق كنهر علم متدفقٍ بالفكر القانوني، فجزاهم الله خير الجزاء.

كما وأتقدم بالشكر والاحترام والتقدير، للسادة الأفاضل الاساتيذ رئيس وأعضاء لجنة المناقشة الموقرين، والشكر موصول إلى الأساتيذ الأفاضل من المقيمين العلميين، والمقوم اللغوي، وذلك لما بذلوه من جهد ووقت في مراجعة الأطروحة وتقييمها من الناحية العلمية، فلهم مني كل الشكر.

وأخيراً، لا يفوتني أن أَتقّدْم بخالص الشُّكرِ والعرفان، إلى رئيس قسم القانون الخاص ومقرره، وإلى جميع موظفي معهد العلمين للدراسات العليا، ولاسيما موظفي مكتبة المعهد؛ لتعاونهم الجاد ومساندتهم طيلة أيام الدراسة والبحث، فلهم مني جزيل الشكر والامتنان.

الباحث

المحتـويات

الموضوع	الصفحة
المقدمة	١ – ٦
الباب الأول: التأصيل النظري للبيانات الشخصية الرقمية	٧ – ١٤١
الفصل الاول: مفهوم البيانات الشخصية الرقمية	٩ – ٧٧
المبحث الاول: التعريف بالبيانات الشخصية الرقمية	٩ – ٣٠
المطلب الأول: ماهية البيانات الشخصية الرقمية	١٠ – ٢٢
الفرع الاول: المقصود بالبيانات الشخصية الرقمية	١١ – ١٥
الفرع الثاني: تعريف البيانات الشخصية الرقمية على المستوى التشريعي	١٦ – ٢١
المطلب الثاني: أنواع البيانات الشخصية الرقمية	٢١ – ٣١
الفرع الأول: التحديد الفقهي لأنواع البيانات الشخصية الرقمية	٢٢ – ٢٤
الفرع الثاني: التحديد التشريعي لأنواع البيانات الشخصية الرقمية	٢٤ – ٣٠
المبحث الثاني: التطور التأريخي للإعتراف بالحماية القانونية للبيانات الشخصية	٣١ – ٧٦
المطلب الأول: التأصيل التأريخي للبيانات الشخصية الرقمية	٣١ – ٥١
الفرع الأول: تاريخ الإعتراف بالبيانات الشخصية كجزء من الحق في الخصوصية	٣٢ – ٣٩
الفرع الثاني: الإعتراف بالحماية القانونية للبيانات الشخصية في الدول الغربية	٣٩ – ٥١
المطلب الثاني: استقلال البيانات الشخصية عن الحق في الخصوصية	٥١ – ٧٦
الفرع الأول: قابلّية البيانات الشخصية الرقمية للتداول والإنتقال	٥٢ – ٧٤
الفرع الثاني: الموازنة بين حماية البيانات الشخصية الرقمية، والحق في المعرفة	٧٤ – ٧٧
الفصل الثاني: الطبيعة القانونية للبيانات الشخصية الرقمية	٧٨ – ١٤١
المبحث الأول: الإتجاه الفقهي التقليدي في تحديد الطبيعة القانونية للبيانات الشخصية الرقمية	٧٩ – ١٠٧

المطلب الأول: إتجاه عَدّها حق واجب الحماية	٧٩ – ٩٨
الفرع الأول: عَدَّ البيانات الشخصية من الحقوق المالية	٨٠ – ٨٢
الفرع الثاني: الرأي القائل بكون البيانات الشخصية حق ملكية فكرية	٨٢ – ٩١
الفرع الثالث: الرأي الفقهي القائل بالطبيعة المختلطة للبيانات الشخصية	٩١ – ٩٧
المطلب الثاني: الحق في البيانات الشخصية الرقمية من الحقوق اللصيقة بالشخصية	٩٧ – ١٠٩
الفرع الأول: مضمون الحقوق اللصيقة بالشخصية ومميزاتها	٩٧ – ١٠٠
الفرع الثاني: الأساس القانوني لعدّ البيانات الشخصية الرقمية من الحقوق اللصيقة بالشخصية	١٠٠ – ١٠٧
المبحث الثاني: الإتجاه الحديث في تحديد طبيعة البيانات الشخصية، كحق ملكية فكرية إلكترونية	١٠٨ – ١٤١
المطلب الأول: التعريف بالملكية الفكرية الإلكترونية	١٠٨ – ١٢٤
الفرع الأول: تحديد المقصود من الملكية الفكرية الرقمية	١٠٩ – ١١٦
الفرع الثاني: الأساس الفلسفي لإعتبار البيانات الشخصية حق ملكية فكرية إلكترونية	١١٦ – ١٢٤
المطلب الثاني: العوامل المؤثرة في تحديد الطبيعة القانونية للبيانات الشخصية	١٢٤ – ١٤١
الفرع الاول: مضمون الحماية القانونية للبيانات الشخصية في القوانين النافذة	١٢٤ – ١٣١
الفرع الثاني: أثر سياسات الخصوصية المعتمدة على الطبيعة القانونية للبيانات الشخصية الرقمية	١٣١ – ١٤١
الباب الثاني: التنظيم القانوني للضمانات المقررة لحماية البيانات الشخصية الرقمية	١٤٢ – ٢٦٩
الفصل الأول: الضمانات الإجرائية المقررة بموجب قوانين حماية البيانات الشخصية الرقمية	١٤٣ – ٢١٢
المبحث الأول: الضمانات القانونية المرتبطة بعملية تجميع ومعالجة البيانات الشخصية الرقمية	١٤٤ – ١٨٣
المطلب الأول: التنظيم القانوني لعملية معالجة البيانات الشخصية الرقمية	١٤٤ – ١٥٤
الفرع الأول: مضمون عملية معالجة البيانات الشخصية الرقمية	١٤٥ – ١٥٠
الفرع الثاني: مشروعية معالجة البيانات الشخصية الرقمية	١٥٠ – ١٥٤

المطلب الثاني: ماهية الضمانات المقررة في مرحلة معالجة البيانات الشخصية الرقمية	١٥٤ – ١٨٣
الفرع الأول: حظر معالجة بعض أنواع البيانات الشخصية الرقمية	١٥٤ – ١٦٣
الفرع الثاني: الضمانات المرتبطة بالإجراءات المعتمدة لمعالجة البيانات الشخصية الرقمية	١٦٤ – ١٧٦
الفرع الثالث: الإلتزام بحماية وتحصين البيانات الشخصية من الاختراق	١٧٦ – ١٨٤
المبحث الثاني: الضمانات الخاصة بتنفيذ عملية معالجة البيانات الرقمية الشخصية	١٨٥ – ٢١٥
المطلب الأول: تحديد أطراف عملية معالجة بياناته الشخصية بموجب القانون	١٨٦ – ٢٠٣
الفرع الأول: الأطراف المشتركة في عملية معالجة البيانات	١٨٦ – ١٩٩
الفرع الثاني: صاحب البيانات الشخصية الرقمية	١٩٩ – ٢٠٢
المطلب الثاني: الضمانات التشريعية المتعلقة بالحماية من المخاطر التكنولوجية الناجمة عن معالجة البيانات الشخصية الرقمية	٢٠٢ – ٢١٥
الفرع الأول: النظم الاستباقية في تنظيم معالجة بيانات الشخصية	٢٠٣ –٢٠٧
الفرع الثاني: الرقابة الذاتية المستمرة	٢٠٧ –٢٠٩
الفرع الثالث: اعتماد منظومة اشراف وتدقيق متكاملة	٢٠٩ –٢١٣
الفصل الثاني: الضمانات الموضوعية المقررة وفق التشريعات القانونية النافذة لحماية البيانات الشخصية الرقمية	٢١٤ – ٢٧٥
المبحث الأول: الضمانات الموضوعية المقررة لمواجهة مخاطر إنتهاك البيانات الشخصية الرقمية	٢١٥ – ٢٣٦
المطلب الأول: المخاطر التي تواجه عمليات تجميع ومعالجة البيانات الشخصية الرقمية الناتجة عن التطور التقني	٢١٦ – ٢٢٧
الفرع الأول: المخاطر المصاحبة لكتل البيانات الشخصية الرقمية الضخمة	٢١٦ – ٢١٨
الفرع الثاني: المخاطر المصاحبة لإستخدام تقنيات الذكاء الاصطناعي	٢١٨ – ٢٢٣
الفرع الثالث: المخاطر المصاحبة لانترنت الاشياء وصعوبة تطبيق قواعد حماية البيانات الشخصية	٢٢٣ – ٢٢٤
المطلب الثاني: الضمانات الخاصة بمواجهة المخاطر الناجمة عن الاستخدامات	٢٢٤ – ٢٣٨

البشرية للبيانات الشخصية الرقمية	
الفرع الأول: صور مخاطر الإستخدامات البشرية للبيانات الشخصية الرقمية	٢٢٤ – ٢٢٩
الفرع الثاني: التأمين على المخاطر التي تواجه البيانات الشخصية الرقمية	٢٢٩ – ٢٣٨
المقصد الأول: مفهوم التأمين على مخاطر إستخدام البيانات الشخصية الرقمية	٢٣٠ – ٢٣٣
المقصد الثّاني: دور التأمين في تغطية مخاطر إنتهاك البيانات الشخصية الرقمية	٢٣٣ – ٢٣٦
المبحث الثاني: المسؤولية المدنية المرتبة على إنتهاك البيانات الشخصية الرقمية	٢٣٧ – ٢٧٥
المطلب الأول: ركن الخطأ في المسؤولية المدنية الناتجة عن إنتهاك البيانات الشخصية الرقمية	٢٣٨ – ٢٥٧
الفرع الأول: الخطأ البرمجي المسبب للأضرار بالبيانات الشخصية الرقمية	٢٣٨ – ٢٤٣
الفرع الثاني: الخطأ الشخصي المرتبط بمعالجة وتخزين وإستخدام البيانات الشخصية الرقمية	٢٤٤ – ٢٤٩
المقصد الأول: الخطأ الصادر من الأشخاص المتعاملين مع البيانات الشخصية الرقمية	٢٤٤ – ٢٤٦
المقصد الثاني: الخطأ الناجم عن عدم التبصير والإعلام	٢٤٦ – ٢٤٩
الفرع الثالث: خطأ الغير المسبب للضرر بصاحب البيانات الشخصية الرقمية	٢٤٩ – ٢٥٧
المطلب الثاني: ركن الضرر في المسؤولية المدنية الناتجة عن إنتهاك البيانات الشخصية الرقمية	٢٥٧ – ٢٦٩
الفرع الأول: إثبات الضرر وقيام العلاقة السببية بينه وبين الخطأ	٢٥٧ – ٢٦٤
الفرع الثّاني: طرق إثبات الفعل الضّار في البيانات الشخصية الرقمية	٢٦٤ – ٢٦٨
المطلب الثالث: حكم المسؤولية الناتجة عن إنتهاك البيانات الشخصية الرقمية	٢٦٨ – ٢٧٥
الفرع الأول: التعويض عن أضرار إنتهاك البيانات الشخصية الرقمية	٢٦٩ – ٢٧١
الفرع الثاني: الحكم بالتعويض في المسؤولية المدنية عن إنتهاك البيانات الشخصية	٢٧١ – ٢٧٥
الخاتمة	٢٧٦ – ٢٨١
المصادر المعتمدة	٢٨٢ – ٣٠١
الملخص باللغة الإنكليزية	A

المستخلص

نشهد في سياق التطور الحاصل في نظم التكنولوجيا الحديثة المستخدمة في عالمنا اليوم، عمليات رقمنة واسعة للعمليات الإجرائية المرتبطة بالمعاملات الرقمية، تحتاج فيها المسؤسسات والكيانات عامّة كانت أو خاصة إلى جمع عدد هائل من البيانات الشخصية التي تخص جمهور المتعاملين معها، وبطبيعة الحال، فإنَّ الإحتفاظ بقاعدة كبيرة من البيانات الشخصية الرقمية، ليس بالعلمية السهلة، إذ أنّها تكون عرضة للانتهاكات بصور كثيرة.

وهو ما دفع المشرعون إلى توفير قدر أكبر من الحماية القانونية للبيانات الشخصية الرقمية، لا تعتمد فقد على مبادئ القانون المتخصص في هذا المجال، بل من خلال مواكبة التطور التكنولوجي، بإصدار تشريعات خاصة تنظم استخدام البيانات الشخصية الرقمية وتعدد حمايتها وضمان سرّيتها.

هذا وتبرز أهمية هذه الدراسة من الناحية العملية، في عدم كفاية وسائل الحماية التقليدية لمواجهة التعدي على حقوق ملكية البيانات، لا سيما مع التزايد المستمر لآليات الحصول على البيانات عبر شبكة الإنترنت، وسهولة الحصول عليها عبر مواقع التواصل والمتاجر الإفتراضية، والمواقع الإلكترونية الحكومية، وغير الحكومية، إذ تتجسّد إشكالية البحث في هذه الموضوع، بمدى كفاية النصوص القانونية الواردة في القانون المدني في توفير الحماية المدنية للبيانات الشخصية الرقمية في الوثائق الرسمية أو في التشريعات الخاصة، ومدى ملاءمتها في حماية تلك البيانات، وبيان أوجه القصور التشريعي في التشريعات العراقية.

فقد أصبح تأثير التكنولوجيا الحديثة اليوم يرتبط بكل الأساليب المعتمدة في العمل، سواء لدى المؤسسات الحكومية أو الشركات الخاصة، وأصبح التعامل مع البيانات الشخصية الرقمية بشكل متزايد، أمراً لا مفر منه، وفي المقابل بتنا نشهد عزوفاً واضحاً عن الإعتماد على أساليب العمل التقليدية في هذه المؤسسات العامّة والخاصة، حيث باتت هذه الأساليب تعطّل وتبطّئ من اداء تلك المؤسسات، وتؤخر من تقديم خدماتها لجمهور المتعاملين مع تلك المؤسسات، إذ أن أكثر ما تعاني منه المؤسسات والدوائر الحكومية من المشكلات، يرتبط بأساليب العمل التقليدية، لذلك دخل في نظم عمل الحاسب الآلي والبيئة الرقمية بنسبة ليست بالقليلة، مما بات موضوع جمع ومعالجة وتحليل

البيانات الشخصية الرقمية موضوعاً يثير العديد من المشاكل القانونية، ويستوجب التفكير بالعديد من الحلول الناجحة لمواجهتها.

فالبيانات الشخصية الإلكترونية، هي معلومات مصبوغة بالطابع الشخصي لصاحبها، لذلك هي تشترك مع البيانات التقليدية في هذا الطابع، وترتبط بشخصية صاحبها، وينعكس الضرر عليه في حالة ذيوعها وانتشارها على وضع ومكانة وسمة صاحبها، ومن ثمّ يكون لصاحبها كما للمؤلف الحق في الندم أو العودة عن إذاعتها أو اتاحتها للجمهور على اعتبار أن ذلك جزء من طبيعتها.

وفي ظل هذه الدراسة، فإنّنا نقترح على المشرع العراقي، عدم الإكتفاء بالتشريعات النافذة، والتي تقرر حماية قانونية بسيطة للبيانات الشخصية الرقمية، وهي حماية قاصرة في الحقيقة، لتشتت هذه الأحكام بين قوانين متعددة، ضمن تشريعات لا تختص بموضوع الحماية القانونية لهذه البيانات، بل تتولى التنظيم القانوني لأوضاع أخرى، عليه ينبغي توحيد هذه الأحكام في تشريع واحد، يتضمن أحكاماً قانونية متكاملة لجمع ومعالجة وحفظ وإستخدام وتداول ونقل هذه البيانات، فالتنظيم العام لحماية البيانات غير كافٍ، ويتوجب على المشرع تنظيم البيانات الإلكترونية بنص خاص لمعالجة مسألة التعديل واحترام حق الشخص في خصوصية بياناته الرقمية، وخصوصا أن لهذا الحق وغيره غطاء حماية جنائي محكوم بمبدأ الشرعية الجزائية.

المقدمة

مُقَدِّمَـــــة

أحمـدُ الله وأصـلّي وأسـلّم علـى رسـول الله (محمـد) خـاتم النبيـين وعلـى آلـه الطيبـين الطاهرين، وبعد؛

أوَّلاً:: موضوع البحث:

أدَّت التكنولوجيـا الحديثـة فـي مجـال البيئـة الرقميـة المرتبطـة بشـبكة الإنترنـت إلـى ظهـور علـوم جديـدة، نـتج عنهـا تطـور هائـل فـي المجـالات العلميـة كافـة، وقـد إنعكـس هـذا التطـور فـي هـذه المجـالات علـى العلـوم القانونيـة، فالقـانون يتطـور بتطـور العلـوم الأخـرى، ولـولا هـذا التطـور، لأَصـبح مجـرد نصـوص جامـدة لـيس لهـا صـلة بـالواقع، وهـو مـا يتعـارض مـع طبيعـة القـانون المتغيـرة لمواكبـة التطـور فـي شـتى المجـالات. ونظـراً لطبيعـة التكنولوجيـا الحديثـة السـريعة، فيجـب أن يصـاحبها تطـور سـريع فـي التنظـيم القـانوني لمواجهـة مـا يسـتجد مـن تطـورات التكنولوجيـا الحديثـة مـن انتهاكـات، لـو لـم يـتم وضـعها فـي نطـاق قـانوني معـين، وإلا أصـبحت التكنولوجيـا الحديثـة مصـدراً لانتهـاك حيـاة الأفـراد فـي المجتمع.

وفي حقيقة الأمر، فأنَّ التعرف على واقع الحماية القانونية للبيانات الشخصية الرقمية في العراق، يدفعنا إلى أن تتطرق إلى بعض الانتهاكات، التي تلحق بهذه البيانات الخاصة بالعراقيين، سواء من حيث جمعها أو معالجتها أو استخدامها، من المستخدمين العراقيين، الذين تنتهك بياناتهم الخاصة، إلى جانب التعرف على الجهود التي تبذل في سبيل تعزيز حماية البيانات الخاصة للعراقيين.

ومع ما بذلته الحكومة العراقية من جهود في أتمتة المعاملات الرسمية وعملت معه على رقمنة البيانات والمعلومات، نتيجة أتمتة الإجراءات الإدارية الحكومية، وربط الوزارات والمؤسسات بمنظومة رقمية تحتوي على قاعدة بياناتية معلوماتية موحدة، بدأت تظم مجموعات مركّزة بشكل كبير من البيانات والمعلومات والتي تصنّف في جزء كبير منها بالبيانات الشخصية الخاصة، والتي تدخل حمايتها ضمن إطار حماية الحق في الخصوصيَّة، فقد برزت أهمية حماية البيانات الشخصية الخاصة، بموجب تشريع قانون عراقي خاص لحماية بيانات العراقيين ومنع انتهاك خصوصيتهم الرقمية، وهذه هي الغاية الاساسية من التشريع، لذلك تسعى العديد من الجهات

والكيانات الحكومية منها وغير الحكومية، إلى منع إنتهاك واختراق هذه البيانات، من خلال منع إنتهاك الحق في الخصوصية الشخصية، من قبل الجهات الخارجية سواء كانت شركات خاصة أو كيانات ذات الأنشطة التجسسية وحتى الإحتيالية، والشركات العالمية كشركة فيسبوك وشركة غوغل وشركة ياهو وغيرهم كثير، حيث تعدد الأَهداف من هذه الانتهاكات، بعضها يكون ذا طابع أمني، سواء تعلّق ذلك بالأَمن الوطني أو الأَمن العالمي، أو تعلَّق أحياناً بالسياسيات التسويقية للمنتجات والسلع، كالأَهداف التجارية والاعلانية.

ثانياً:: أهمية البحث

تحظى هذه الدراسة بأهمية خاصة، كونها ترتبط بخصوصية الأفراد، والتي لها أهمية كبيرة جعلتها تحظى باهتمام الفقه والقضاء، فإن هذه الأهمية تزداد عندما يتعلق الأمر بالأضرار التي يسببها التطور الهائل في مجال الإتّصالات والتواصل، إذ يكتسب البحث في هذا المجال أهمية للأسباب الآتية:

١- أنَّ حماية البيانات الشخصية تعد صورة من صور حماية الحق في الخصوصية، وهو من أهم الحقوق الدستورية اللصيقة بالإنسان، وقد أضحى التقدم التكنولوجي في مجال الإتّصالات الإلكترونية، من أهم الأسباب التي تمس مباشرة بهذا الحق.

٢- يكتسب الحق في حماية البيانات الشخصية أهمية كبيرة تنبع من طبيعة هذا الحق في كونه من حقوق الإنسان المهمة التي تحظى باهتمام سواء من الناحية النظرية أو العملية التطبيقية في مواجهة التهديدات التي تمس هذا الحق.

٣- التطورات التي أصابت الحق في الخصوصية، والتي دفعت إلى التخلي عن المعنى التقليدي المتعارف عليه مع التطور العلمي الهائل في مجال التكنولوجيا، فبظهور الحواسيب أصبح معه الحق في الخصوصية مرتبط بالبيانات المخزنة عليه، كما أضيفت هناك خصوصية البيانات المخزنة عبر شبكة الإنترنت مما أكسب هذا الحق أهمية استثنائية.

٤- الحاجة العلمية التي تدفع إلى قيام الأفراد بحفظ كمٍّ كبيرٍ من معلوماتهم وبياناتهم الشخصية، وصورهم، بل وبعض مقاطع الفيديو الخاصة بهم وأسرارهم، في حساباتهم الشخصية على الشبكة الدولية، أو على المواقع الإلكترونية التجارية أو

المواقع الحكومية الرسمية، مما يمثل خطراً لا يتناسب مع حرمة الحياة الخاصة للأفراد، ويعرض معلوماتهم وبياناتهم الشخصية لخطر الانتهاك والاعتداء من قبل الغير.

ثالثاً:: نطاق الدراسة:

يتحدد نطاق الدراسة في المجالين النظري والعملي، في الآتي:

أولاً: النطاق النظري: دراسة الحماية المدنية التي توفرها قواعد القانون المدني العراقي رقم (٤٠) لسنة ١٩٥١ للبيانات الشخصية الرقمية في الوثائق الرسمية بالإضافة إلى الحماية المدنية التي توفرها بعض القوانين الخاصة العراقية، ومقارنتها بالقانون المدني المصري النافذ المعدل رقم (١٣١) لسنة ١٩٤٨، والقانون المصري رقم ١٥١ لسنة ٢٠٢٠ لحماية البيانات الشخصية، مع الإشارة إلى موقف بعض التشريعات المقارنة في الدول المتقدمة، وذلك في بعض المواضع المتميزة في موضوع الدراسة، خصوصاً بالنسبة للموقف التشريعي المقرر في قوانين الولايات المتحدة الأمريكية، وكذلك توجيهات الإتحاد الأوربي، والتشريعات النافذة في بعض الدول العربية، التي تقارب في أوضاعها مع الواقع العراقي، والتي تمثّل الإشارة لها إضافة نوعية لموضوعات الدراسة، حيث يمكن الإستفادة من تجربة تلك الدول في مجال حماية البيانات الشخصية.

٥- ثانياً: النطاق العملي: إذ يتحدد بالحاجة الماسة لتشريع قانون خاص وشامل لحماية البيانات الشخصية، ليستوعب التطورات الرقمية المتسارعة، مع تزايد انخراط المواطنين في العالم الرقمي، ممّا يستدعي حماية البيانات الشخصية في ظل التوسع الرقمي الحالي، بالقدر الذي يتعلّق بالمعاملات المدنية المرتبطة بتجميع ومعالجة وتخزين البيانات الشخصية الرقمية، ودراسة أدوات تنظيمها التشريعية، وخصوصاً نظام المسؤولية المدنية الناجمة عن الإخلال بقواعد معالجة تلك البيانات.

رابعاً:: إشكالية الدراسة:

تتركّز إشكالية البحث في موضوع الضمانات القانونية لحماية البيانات الشخصية الرقمية في العراق، في ضعف الحماية القانونية المقررة لهذه البيانات، والتي سببها الرئيس هو حداثة التجربة العراقية في التعامل في هذا النمط من البيانات في العراق، سواء على المستوى التنظيم القانوني للتعامل مع هذه البيانات، أو المستوى الإداري والتقني المرتبط بتجميع وتخزين ومعالجة هذه البيانات، فالمجتمع المؤسساتي الرسمي العراقي، حديث التعامل نسبيّاً مع البيانات الشخصيَّة الرقمية.

هـذا وتثـور إشـكالية الحمايـة القانونيـة الناجعـة للبيانـات الشخصـية، وتتزايـد هـذه الحمايـة تعقيـداً مـع التطـور التكنولـوجي المتسـارع واعتمادنـا المتزايـد علـى الأنظمـة الرقميـة فـي مختلـف جوانـب الحيـاة، أصـبحت البيانـات الشخصـية الرقميـة محـوراً أساسـياً فـي التعـاملات الإلكترونيـة، وهـذه البيانـات، التـي تتضـمن معلومـات حساسـة مثـل الهويـة، الصـحة، التفاصـيل الماليـة، وغيرهـا، تعكـس هويـة الأفـراد وتسـتدعي حمايـة قانونيـة لضـمان خصوصيتها وسلامة استخدامها.

خامساً:: تساؤلات الدراسة:

نحـاول مـن خـلال هـذه الدراسـة الإجابـة علـى تسـاؤلات عديـدة، تثـار فـي ظـل الإشكالية المتقدم ذكرها، أبرزها:

مـا هـو المقصـود بالبيانـات الشخصـية الرقميـة، ومـا هـي أبـرز الخصـائص المميـزة لها؟

كيـف يمكـن التمييـز بـين البيانـات الشخصـية، ومـا يقتـرب منهـا مـن أوضـاع مشابهة؟

مـا هـي الأسـاليب والوسـائل، التـي يجـري بواسـطتها تجميـع وتخـزين ومعالجـة البيانات الشخصية الرقمية؟

مـا هـي العلاقـة بـين الحـق فـي الخصوصـية الشخصـية، والبيانـات الشخصـية الرقمية؟

مـا هـي الشـروط القانونيـة الـلازم توفرهـا فـي البيانـات الشخصـية الرقميـة، لتكـون متمتعة بالحماية القانونية؟

مـا هـي الطبيعـة القانونيـة للبيانـات الشخصـية الرقميـة، ومـا هـي التوجهـات الفقهيـة، التـي طرحـت فـي ذلـك، ومـا هـو موقـف التشـريعات النافـذة علـى المسـتويين الـدولي والـوطني من هذه الطبيعة؟

مـا هـي الضـمانات القانونيـة، التـي تعـزز الحمايـة القانونيـة المقـررة للبيانـات الشخصية الرقمية؟

كيف تؤثر سياسات الخصوصية المقررة في إستخدام المنصات والمواقع الإلكترونية، في قيام مسؤولية مالك الموقع الإلكتروني أو المنصة الرقمية عن استغلال البيانات الشخصية للمستخدمين؟

ما هو تكييف المسؤولية المدنية الناتجة عن انتهاك البيانات الشخصية الرقمية، وما هي الآثار المترتبة عليها؟

ما هي الموانع، التي تمنع قيام المسؤولية المدنية عن انتهاك البيانات الشخصية الرقمية؟

ما هي أفضل الحلول والمقترحات، التي يمكن طرحها لمعالجة الإشكاليات، التي تواجهها عملية رقمنة البيانات الشخصية في العراق؟

سادساً:: أَهداف الدراسة

يعنى هذا البحث بدراسة موضوع الحماية القانونية للبيانات الشخصية في العصر الرقمي من منظور القانون المدني، وذلك لتحقيق الأَهداف الآتية:

١- التعرف على مفهوم البيانات الشخصية الرقمية، والوقوف على أَهميَّتها.

٢- معرفة وسائل الحماية القانونية المدنية لهذه البيانات في التشريعات المقارنة.

٣- بيان مدى كفاية الحماية القانونية المدنية للبيانات الشخصية الرقمية في الوثائق الرسمية الموضوعة من قبل المشرع العراقي.

سابعاً:: منهج البحث:

نتبع في إعداد وكتابة هذه الدراسة على المنهج التحليلي، الذي يمكننا من التعمّق بالأفكار وتأصيل الآراء المطروحة في سياق المعالجة الخاصة بموضوعات البحث، من جهة.

كما سنعتمد الدراسة على المنهج الوصفي أيضاً، والذي يفيد في عرض الأفكار والطروحات والحلول الفقهية والتشريعية للمشاكل التي تحاول هذه الدراسة إيجاد الحلول لها.

كل ذلك وفق أسلوب البحث المقارن، الذي يستهدف دراسة الموضوع ضمن إطار من المقارنة بين بعض التشريعات المقارنة، خصوصاً في الدول المتقدمة التي لها باع في

مجال الحماية القانونية للبيانات الشخصية الرقمية، بما يثري مضمون الدراسة، وذلك في إطار الموضوعات المتعلقة بها.

ثامناً:: هيكلية الدراسة وخطتها:

تعتمد الدراسة على هيكلية بحث ثنائية، تنسجم مع حداثة الموضوع، والمعالجة القانونية للإشكاليات المطروحة، حيث تكونت بشكل عام من مقدمة، وبابين مستقلين، ينقسم كل منهما على فصلين رئيسين، وخاتمة.

حيث سنقسم خطة الدراسة في موضوع الضمانات القانونية لحماية البيانات الشخصية الرقمية – "دراسة مقارنة، إلى بابين، نخصص الباب الأول للتأصيل النظري للبيانات الشخصية الرقمية، ونقسمه على فصلين: نخصص الأول منهما لبيان مفهوم البيانات الشخصية الرقمية. أمّا في الفصل الثاني، فسنبيّن الطبيعة القانونية للبيانات الشخصية الرقمية.

أمّا الباب الثاني، فسنتناول فيه التنظيم القانوني للضمانات المقررة لحماية البيانات الشخصية الرقمية، ونقسّمه على فصلين أيضاً، نخصص الفصل الأول منهما لبيان الضمانات القانونية المقررة لحماية البيانات الشخصية الرقمية. أمّا الفصل الثاني، فسنتناول فيه، المسؤولية المدنية المرتبة على إنتهاك البيانات الشخصية الرقمية.

وسنختتم الدراسة بخاتمة، نضمّنها أبرز ما توصّلنا إليه من إستنتاجات من خلال هذه الإطروحة، وكذلك أبرز المقترحات التي نضعها بين يدي المشرع ورجال القضاء، التي نرى في الأخذ بها وتبنيها فائدة علمية وعملية، في إطار النظام القانوني العراقي النافذ، والخاص بحماية البيانات الشخصية الرقمية.

البـــــاحث